

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٨٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،  
 وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية العقارات للفعلة العامة أو التحسين  
 والقوانين المعدلة له ،  
 وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بزعع الملكية  
 للفعلة العامة والاستيلاء على العقارات ،  
 وعلى قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ ،  
 وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون  
 نظام الحكم المحلي ،

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال الفعلة العامة مشروع خط التنظيم بشارع ٢٣ يوليو وشارع الجبانة  
 بندر كفر الشيخ محافظة كفر الشيخ وذلك على نحو المبين بالمذكرة والرسم التخطيطي  
 الإجمالي للمشروع المرفقين .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقارات الازمة لهذا المشروع المشار إليه  
 في المادة الأولى من هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر ببرئاسة الجمهورية في ٢٠ صفر سنة ١٤٠١ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ )

أنور السادات

## مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٨٠

تقوم الوحدة المحلية لمراكز ومدنية كفر الشيخ بتنفيذ مشروع عمل خط التنظيم بشارع ٢٣ يوليو وشارع الجبانة ببندر كفر الشيخ ، ونظراً لوجود بعض العقارات المتناهية في المشروع وهي عبارة عن المنشآت المبنية بالرسم ، الأمر الذي يستلزم نزع ملكيتها لمنفعة العامة فقد وافق المجلس الشعبي المحلي لمدينة كفر الشيخ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥ / ٤ / ١٩٨٠ على اعتقاد خط التنظيم طبقاً للرسم الهندسي المرفق ورموزه الموخنة والملونة باللون الأحمر كما وافق المجلس التنفيذي لمدينة كفر الشيخ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ / ٩ / ١٩٨٠ على اعتبار المنشآت المعرضة خط التنظيم من أعمال المنفعة العامة – كما صدر قرار المحافظة رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ٦ / ٢٥ / ١٩٨٠ باعتماد خط التنظيم .

أفادت الوحدة المحلية لمراكز ومدنية كفر الشيخ بأنه قد أدرج مبلغ ٥٣ ألفاً من الجنيهات على ذمة تعويض نزع الملكية لهذا الطريق ومشروعات أخرى بموازتها للعام المالي

١٩٨١ / ٨٠

وإعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات لمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعده له والقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية لمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات والقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلي ولائحته التنفيذية .

فقد أعد مشروع قرار رئيس الجمهورية المرافق مع تضمينه مادة ثانية تجيز الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات الازمة لتنفيذ المشروع :

برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره

نائب رئيس مجلس الوزراء

ش.كتور : فؤاد محيي الدين